مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: اشكالية هندسة النظم الانتخابية في العراق بعد العام 2003
اسم الكاتب: م.د. هيثم علي عبد الله العنبكي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9758
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 2- September. 2025
المجلد ١٥- العدد ٢ – ايلول ٢٠٢٥

The Problem of Engineering Electoral Systems in Iraq after 2003

[1] Haitham Ali Abdullah
College of Law and Political Science-University of Diyala
1: Email: haitham23@uodiyala.edu.iq
2: Email:

Abstract:

This research sheds light on the issue of electoral system engineering in Iraq after 2003, by analyzing the development of electoral laws and the challenges they faced. Since the fall of the previous regime, Iraq has adopted several electoral systems, ranging from full proportional representation to multi-district systems, in attempts to establish democracy and ensure fair representation. However, these designs have been marked by inconsistency and political interference, leading to a decline in public trust in the electoral process and its outcomes.The study addresses major problems such as legal ambiguity, politicization of the electoral commission, weak voter education, and the persistent influence of sectarian and ethnic identities. It also discusses the negative impacts of these systems on political and social stability, particularly in terms of deepening political polarization and fragmenting the party system.In conclusion, the research proposes several reforms, including revising seat allocation formulas, ensuring the independence of the electoral commission, enhancing political awareness, and adopting a more balanced mixed electoral system that better responds to the needs of Iraqi society.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.161538.1554

Submitted: 25/4/2025
Accepted: 24/6/2025
Published: 1/9/2025

Keywords:
Electoral system
Proportional representation
Political system engineering
Democracy
Electoral Commission.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

اشكالية هندسة النظم الانتخابية في العراق بعد العام ٢٠٠٣

[١] م. د. هيثم علي عبد الله العنبكي
[١] كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى

الملخص:

يُسلط هذا البحث الضوء على إشكالية هندسة النظم الانتخابية في العراق بعد العام ٢٠٠٣، من خلال تحليل تطور القوانين الانتخابية والتحديات التي رافقتها. فقد شهد العراق منذ سقوط النظام السابق اعتماد عدة أنظمة انتخابية، تراوحت بين التمثيل النسبي الكامل والدوائر المتعددة، في محاولات لتكريس الديمقراطية وتحقيق التمثيل العادل. غير أن تلك الهندسات اتسمت بالتضارب وعدم الاستقرار، وشابتها تدخلات سياسية واضحة، مما أدى إلى ضعف الثقة بالعملية الانتخابية ومخرجاتها تناول البحث أبرز الإشكاليات، مثل غموض القوانين، خضوع مفوضية الانتخابات للمحاصصة، وضعف الثقافة الانتخابية، واستمرار التأثير الطائفي والإثني. كما ناقش الأثر السلبي لهذه الهندسات على الاستقرار السياسي والاجتماعي، خاصة من حيث تعميق الانقسام السياسي وتشظي النظام الحزبية.

وفي الختام، يقترح البحث جملة من الإصلاحات الممكنة، منها إعادة النظر في صيغة توزيع المقاعد، وتحقيق استقلالية المفوضية، وتعزيز الثقافة السياسية، وتصميم نظام انتخابي مختلط أكثر توازنًا واستجابةً لاحتياجات المجتمع العراقي.

الكلمات المفتاحية: النظام الانتخابي ، هندسة الانظام الانتخابي ، التمثيل النسبي، الديمقراطية ،مفوضية الانتخابات.

المقدمة

شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ تحولات سياسية جذرية تمثلت في انهيار النظام السلطوي السابق وبداية مرحلة جديدة من بناء نظام ديمقراطي، كان من أبرز أدواته هو اعتماد نظم انتخابية تُشكّل الأساس للتمثيل السياسي وتداول السلطة. وقد كان تصميم النظام الانتخابي في هذه المرحلة أداة حاسمة، ليس فقط في تنظيم الانتخابات، بل في رسم ملامح النظام السياسي بشكل عام .لكن على الرغم من تعدد التجارب الانتخابية والتعديلات القانونية، بقيت إشكالية "هندسة النظم الانتخابية" تثير جدلاً واسعاً، سواء من حيث صياغة القوانين، أو طريقة تقسيم الدوائر، أو اعتماد آليات مثل "القائمة المغلقة" و"سانت ليغو"، ما أدى إلى ضعف الاستقرار السياسي، وتراجع ثقة المواطن بالعملية الانتخابية، وضعف التمثيل الحقيقي

لبعض الفئات المجتمعية.لذلك، يحاول هذا البحث تحليل وتفكيك إشكالية هندسة النظم الانتخابية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ من خلال دراسة المراحل المختلفة التي مر بها هذا النظام، والتحديات التي واجهته، والآثار السياسية المترتبة على تصميمه، بهدف الوصول إلى رؤية نقدية إصلاحية تساعد في بناء نظام انتخابي أكثر تمثيلاً وعدالة.

أولاً: اهمية البحث :تنبع أهمية هذا البحث من عدة جوانب، يمكن تلخيصها فيما يلي:

١-**الأهمية العلمية:** يساهم البحث في إثراء الأدبيات السياسية المتعلقة بالنظم الانتخابية، من خلال دراسة حالة العراق كنموذج انتقالي يعاني من إشكاليات بنيوية في تصميم نظامه الانتخابي، مما يوفر أساسًا علميًا لتحليل العلاقة بين هندسة النظام الانتخابي والاستقرار السياسي.

٢-**الأهمية العملية:** يقدم البحث رؤى نقدية حول القوانين الانتخابية العراقية ومواطن الخلل فيها، بما يساعد صناع القرار والمؤسسات المعنية على تبني إصلاحات واقعية تؤدي إلى تعزيز ثقة المواطن بالنظام الانتخابي وتحقيق تمثيل أكثر عدالة.

٣-**الأهمية الوطنية:** تأتي أهمية البحث أيضًا من دوره في تسليط الضوء على أحد أبرز التحديات التي تواجه التجربة الديمقراطية في العراق، وبالتالي المساهمة في النقاش العام حول سبل إنقاذ المسار الديمقراطي وتطويره بما يخدم استقرار البلاد ووحدتها.

ثانياً: أهداف البحث : يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتحليلية، من أبرزها:

١. تحليل تطور النظم الانتخابية في العراق بعد العام ٢٠٠٣، من حيث القوانين والتعديلات التي طرأت عليها.
٢. تشخيص الإشكاليات البنيوية والسياسية التي رافقت هندسة النظام الانتخابي، وتحديد العوامل التي أثّرت في صياغته وتنفيذه.
٣. رصد تأثير النظام الانتخابي على التعددية السياسية وبنية الأحزاب، ودوره في تعزيز أو إضعاف الحياة الديمقراطية في العراق.
٤. اقتراح بدائل وإصلاحات ممكنة في تصميم النظام الانتخابي، تضمن عدالة التمثيل وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. منهجية البحث :المنهج التحليلي المقارن مع توظيف بيانات قانونية وانتخابية.

ثالثاً: اشكالية البحث : على الرغم من تبني العراق نظامًا ديمقراطيًا بعد العام ٢٠٠٣ واعتماده الانتخابات كآلية لتداول السلطة، إلا أن النظام الانتخابي ظل محل جدل واسع نتيجة غياب رؤية واضحة لهندسته، وتكرار التعديلات عليه دون أسس مستقرة. وقد أسفر ذلك عن

مخرجات انتخابية مشوهة في كثير من الأحيان، لا تعكس بدقة الإرادة الشعبية، وتكرّس الانقسام الطائفي والسياسي، وتُضعف ثقة المواطن بالعملية الانتخابية. وتتمثل المشكلة المركزية لهذا البحث في:

"إلى أي مدى ساهمت هندسة النظام الانتخابي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ في تكريس الأزمات السياسية، وما مدى قدرتها على تحقيق التمثيل العادل والاستقرار السياسي؟"

رابعاً: فرضية البحث : ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها أن:"هندسة النظام الانتخابي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ لم تُصمم وفق معايير مهنية ووطنية عادلة، بل خضعت لمصالح القوى السياسية المتنفذة، مما أدى إلى إنتاج نظام انتخابي غير قادر على تحقيق تمثيل عادل، وأسهم في تكريس الانقسام السياسي، وزعزعة الاستقرار الديمقراطي."

خامساً: مناهج البحث : اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي – الوصفي، بهدف دراسة وتحليل طبيعة النظام الانتخابي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، وتفكيك مكوناته القانونية والسياسية، وتقييم أثره على العملية الديمقراطية والاستقرار السياسي. كما تم توظيف المنهج المقارن عند الضرورة، من خلال المقارنة بين النماذج الانتخابية العراقية المختلفة عبر الدورات الانتخابية المتعاقبة.

سادساً: هيكلية البحث : يتكون البحث من مقدمة وخاتمة بالاضافة الى مبحثين وهي كالاتي :

المبحث الاول : هندسة النظم الانتخابية في العراق .

المطلب الاول : **هندسة النظم الانتخابية (الإطار المفاهيمي)**

المطلب الثاني : تطور النظم الانتخابية في العراق بعد العام ٢٠٠٣

المطلب الثالث :علاقة هندسة النظام الانتخابي بالنظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣

المبحث الثاني **الإشكاليات الرئيسية في هندسة النظام الانتخابي العراقي.**

المطلب الاول : **اشكاليات هندسة النظم الانتخابية في العراق.**

المطلب الثاني : **تحليل إشكالية هندسة النظم الانتخابية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ واثارها السياسية والاجتماعية .**

المطلب الثالث : : سبل اصلاح ومعالجة إشكالية هندسة النظم الانتخابية في العراق

I. المبحث الاول

هندسة النظم الانتخابية في العراق

مثّل العام ٢٠٠٣ لحظة مفصلية في التاريخ السياسي العراقي، إذ شهد العراق تحولًا جذريًا من نظام حكم شمولي مركزي إلى نظام سياسي يُفترض أن يقوم على التعددية والديمقراطية. وقد كان النظام الانتخابي أحد أهم الأدوات التي وُظِّفت لإدارة هذا التحول، لكنه لم يُصمم في سياق طبيعي بل في ظل احتلال، وانقسام سياسي ومجتمعي عميق، ومخاوف طائفية وعرقية.

تُشير "هندسة النظام الانتخابي" إلى عملية تصميم القواعد والآليات التي تحكم العملية الانتخابية، مثل شكل الدوائر، وطريقة احتساب الأصوات، ونظام التمثيل (الأكثري أم النسبي)، وآليات الترشح. ويُفترض أن تُسهم هذه الهندسة في تحقيق العدالة السياسية والتمثيل الحقيقي لجميع مكونات الشعب.غير أن التجربة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ أظهرت أن هندسة النظام الانتخابي لم تُؤسس على معايير مهنية أو ديمقراطية مستقرة، بل جاءت نتيجة توافقات سياسية ومصالح حزبية ضيقة. وهو ما أسهم في تكريس المحاصصة الطائفية، وتهميش فئات واسعة من الشعب، وإضعاف الثقة بالعملية الانتخابية.

I.أ. المطلب الاول

هندسة النظم الانتخابية (الإطار المفاهيمي)

I.أ.١. الفرع الاول

النظام الانتخابي والمفاهيم المقاربة

اولا : النظام الانتخابي (Electoral System)

هو مجموعة القواعد القانونية والمؤسساتية التي تنظم كيفية انتخاب الممثلين السياسيين، وتحديد من يحق له الترشح والتصويت، وكيفية احتساب الأصوات وتوزيع المقاعد. ويُعد النظام الانتخابي من العناصر الجوهرية التي تؤثر على شكل النظام السياسي

وطبيعته التمثيلية [١] ، و يُفترض أن يأخذ النظام الانتخابي في اعتباره ثلاثة مرتكزات أساسية تهدف مجتمعة إلى تعزيز استقرار النظام السياسي والديمقراطية في البلاد[٢]:

- يضمن وجود أحزاب سياسية قوية وفعّالة في البرلمان.
- يؤكد على ضرورة وجود نواب يمثلون الشعب بشكل واقعي وحقيقي وقريب.
- سيؤدي تبادل أدوار السلطة بين القوى السياسية الموجودة إلى احتماليات معينة، إلا أنه قد يساهم في الجمود وتكرار المعادلات السياسية.

ثانيا: الديمقراطية (Democracy)

نظام حكم يقوم على المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي، من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وضمان سيادة القانون، وحرية التعبير، والتداول السلمي للسلطة. وتُعتبر الانتخابات جوهر العملية الديمقراطية، والنظام الانتخابي هو أداتها المركزية [٣].

ثالثا: المحاصصة الطائفية (Sectarian Quota System)

نظام غير رسمي لتوزيع السلطة والمناصب على أساس الانتماء الطائفي أو القومي أو الديني، بدلاً من الكفاءة أو البرامج السياسية. وقد ساد هذا النموذج في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وأثر بشكل كبير في هندسة النظام الانتخابي، وإضعاف مفاهيم المواطنة والدولة المدنية [٤].

رابعا: التمثيل السياسي (Political Representation)

يعني قدرة النظام السياسي على عكس إرادة وتنوع المجتمع من خلال ممثلين منتخبين، يعبرون عن مصالح فئات متعددة. ويُعدّ وجود تمثيل عادل ومتوازن مؤشرًا على فعالية النظام الانتخابي وعدالته[٥].

خامسا: العدالة الانتخابية (Electoral Justice)

---

(١) علي خليفة الكواري، *الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية* ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٩)، ص٣٧ .

(٢) مصطفى السراي ، *النظام الانتخابي المختلط وثلاثية الاستقرار في العراق*، (مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢٣)، ص ٣

(٣) احمد صابر حوحو،"مبادئ ومقومات الديمقراطية"، *مجلة الفكر* ، *كلية الحقوق والعلوم السياسية* ، *جامعة محمد خيضربسكرة، الجزائر* ، العدد٥ ، (٢٠١٧): ص ٣٢٠.

(٤) حسن سعد عبد الحميد، "مشهد المحاصصة في العراق"، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٦، متوفر على الرابط الالكتروني : https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq تاريخ الزيارة ٢٠٢٥\٥\٢٥.

(٥) صالح جواد كاظم ، علي غالب العاني ، *الانظمة السياسية* ، (بغداد: دار الحكمة ، ١٩٩١)، ص٤٧.

تشير إلى مدى نزاهة وعدالة العملية الانتخابية من حيث القوانين والضوابط والتطبيق، بما يضمن تكافؤ الفرص بين المرشحين، وحرية الناخب، وشفافية النتائج. وتتحقق العدالة الانتخابية من خلال إطار قانوني ومؤسساتي مستقل وفعال[١].

سادسا: مفهوم هندسة النظام الانتخابي (Electoral System Engineering)

تشير هندسة النظام الانتخابي إلى عملية تصميم القواعد والآليات التي تحكم سير العملية الانتخابية، والتي تشمل كيفية تنظيم الانتخابات، وتحديد طريقة الاقتراع، وتوزيع المقاعد بين المرشحين أو القوائم، فضلاً عن تحديد دوائر الانتخاب ومواعيد الاقتراع وشروط الترشح[٢] ، وتعد هندسة النظام الانتخابي عنصرًا حاسمًا في بناء النظام السياسي، حيث تؤثر بشكل مباشر على طبيعة التمثيل البرلماني، وتوازن القوى بين الأحزاب السياسية، ومدى إمكانية مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية في العملية السياسية[٣].

يرى عالم السياسة المتخصص في مجال الهندسة الانتخابية راين تاجيبيرا (Rein Taagepera) أن تصميم النظام الانتخابي الأنسب لأي بلد يعد مهمة معقدة، وذلك بسبب وجود مجموعة من العناصر والمتغيرات في الهندسة الانتخابية التي يجب على الباحثين دراستها لصياغة البدائل المناسبة في سياق الإصلاح الانتخابي. ويؤكد أن الهندسة الانتخابية لا تقتصر على وضع تشريعات انتخابية، بل من الضروري التمييز بين القوانين الانتخابية والنظام الانتخابي. فالقانون الانتخابي لا يضمن بالضرورة وجود نظام انتخابي فعال، إذ يظهر النظام الانتخابي فقط عندما يتم تبني مجموعة من القواعد والإجراءات الانتخابية واستيعابها في الثقافة السياسية للبلد، ويتم استخدامها من قبل الفاعلين السياسيين لصالحهم. وهذا يتطلب فترة زمنية كافية، كما أن التأثيرات المرغوبة والمتوقعة للقواعد والقوانين الانتخابية لا تظهر بشكل فوري[٤]، وترى بايبا نوريس أن النظام الانتخابي يتضمن جوانب متعددة تتعلق بتطبيق قانون الانتخابات، من حيث:

---

(١) محمد زيد الهاجري، "العدالة الانتخابية وتوزيع المقاعد النيابية"، *مجلة روح القوانين ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، مصر* ، العدد١٠٤، ج١، (٢٠٢٣): ص٦٣٦.

(٢) زبيري رمضان ، "الهندسة الانتخابية مقاربة في معايير وكلفة النظم الانتخابية"، *مجلة دراسات استراتيجية ، الجزائر*، العدد١٧،المجلد٨، (٢٠١٢): ص١١٣-١١٤.

(٣) دلباز كمال ، مسعود شعنان، "الهندسة الانتخابية وإشكالية المشاركة السياسية في الجزائر. مقاربة تفكيكية للانتخابات التشريعية١٩٩٧/٢٠١٢"، *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية*، المجلد٩ ، العدد١، (٢٠٢٣): ص ٦٨١

(4) Rein Taagepera, "designing electoral rules and wiating for electoral system to evolve", in: AndrewReynolds, The architucture of Democracy: Constitutional design, Conflict Management anddemocracy, Oxford: Oxford University Press, 2002, p 248.

- بنية الاقتراع: تشير إلى كيفية قيام الناخبين بالتصويت.
- القاعدة الانتخابية: تعبر عن عدد الأصوات التي يمكن للأحزاب أو المرشحين الحصول عليها للفوز بمقعد.
- الصيغة الانتخابية: هي الطريقة التي يتم بها احتساب الأصوات وتوزيع المقاعد، مثل قاعدة "الباقي الأقوى"، التوزيع النسبي، وقاعدة "الفائز يأخذ كل شيء"، وغيرها.
- حجم الدائرة الانتخابية: يشير إلى عدد المقاعد المتنافس عليها في تلك الدائرة [١].

I.أ.٢. الفرع الثاني

اهداف وابعاد الهندسة السياسية والانتخابية .

لا تعكس الهندسة السياسية والانتخابية بالضرورة الحياد أو تعزيز الديمقراطية، أو أي قيمة إيجابية أخرى، بل ترتبط بأهداف الفاعلين في الساحة السياسية والانتخابية، وخاصة أولئك الذين يحددون قواعد اللعبة. يعتمد ذلك على النتائج التي تترتب على المؤسسات السياسية وسلوك الفاعلين مثل الأحزاب والناخبين. وفقًا للأدبيات السائدة في مجال الدراسات الانتخابية والهندسة الانتخابية، يشير جدعون راحات وماريو سنادجر إلى أن للهندسة الانتخابية معنيين مختلفين: الأول هو المعنى النسقي، الذي يتعلق بإمكانية تصميم نظام انتخابي يساهم في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: تحسين التمثيل السياسي، تعزيز الحوكمة، وزيادة الاستقرار الحكومي. أما المعنى الثاني فهو توظيفي واستغلالي، حيث يتم استخدام القوانين الانتخابية لصالح لاعبين سياسيين معينين. حتى في إطار الهندسة السياسية والانتخابية في الأنظمة الديمقراطية، يتم تصنيف الهندسة السياسية إلى نوعين: هندسة محايدة وهندسة توظيفية. فالهندسة السياسية المحايدة، وفقًا لعالم السياسة ليوناردو لمورلينو، تهدف إلى تصميم مؤسسات تعكس بشكل أكبر تحسين التمثيل الشعبي وتعزيز دور المجتمع المدني، بينما تسعى الهندسة السياسية والدستورية التوظيفية إلى تحقيق أهداف خاصة بصانعي القرار [٢]، و في سياق الهندسة الانتخابية والتصميم الديمقراطي، تتواجد مجموعة من الأهداف على النحو التالي [٣]:

(1) Pippa Norris, Electoral Engineering Voting Rules and Political Behavior. Cambridge:cambridge university press, 2004, p 49.

(2) - Leonardo Morlino. "Architectures constitutionnelles et politiques démocratiques en Europe de l'Est." Revue Française De Science Politique, Vol.50, No.4 2000: p 683

(٣) عبدالقادر عبدالعالي ، "الهندسة الانتخابية : الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية"، *مجلة دفاتر السياسة والقانون* ،العدد١٠ ، (٢٠١٤): ص ٣١٩-٣٢٠.

الهدف الأول: تعزيز تمثيل وحوكمة النظام الانتخابي. يُعتبر هذا الهدف محورياً في تصميم الأنظمة الانتخابية، ويرتبط بأهداف أخرى مثل زيادة نسبة المشاركة الانتخابية في الأنظمة التي تعاني من عزوف ملحوظ من المواطنين. يتجلى ذلك في ظاهرة انخفاض إقبال الناخبين في دول ذات تاريخ طويل في الديمقراطية، مثل الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة. كما يهدف هذا الهدف إلى تحسين تمثيل الفئات الاجتماعية، بما في ذلك تعزيز تمثيل المرأة في الساحة السياسية وضمان وجود أماكن مخصصة للأقليات الإثنية.

الهدف الثاني: تعزيز النظام الحزبي والمنظمات الحزبية اذ يتضمن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية المتعلقة بدور الأحزاب السياسية على الصعيدين الاجتماعي والحكومي. من المعروف أن هناك علاقة سببية بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي، حيث يؤثر تصميم النظام الانتخابي بشكل مباشر على استقرار النظام الحزبي، مما قد يؤدي إلى نظام أكثر أو أقل تجزئة،كما تشمل الأهداف الفرعية تعزيز الأحزاب السياسية الوطنية وتقوية الوظيفة التجميعية للأحزاب. وتتضمن هذه الأهداف عدة استراتيجيات، مثل تعزيز دور الأحزاب الممثلة على المستوى الوطني وتقليل تأثير الأحزاب القطاعية. كما تهدف الاستراتيجيات إلى ضبط عدد الأحزاب السياسية الممثلة في المؤسسات التمثيلية، وتعزيز التنظيمات الحزبية من القمة إلى القاعدة اذ تشهد بعض الدول إدخال الانتخابات الأولية داخل الأحزاب السياسية، وهو هدف يسعى إلى تجديد أساليب اختيار المرشحين والقيادات الحزبية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار والانسجام داخل البرلمان.

الهدف الثالث: تعزيز الاستقرار السياسي والحكومي تُعتبر مسألة الاستقرار من أبرز التحديات التي تواجه الحكومات البرلمانية، حيث تعاني هذه الحكومات من عدم توفر الأغلبية اللازمة. على عكس ذلك، لا تواجه الأنظمة الديمقراطية التي تعتمد النظام الأكثري، مثل النظام البريطاني، هذه المشكلة. فبريطانيا تعتمد نظامًا انتخابيًا أغلبياً يقوم على دوائر انتخابية ذات مرشح واحد، حيث يحصل الحزب الفائز على كل شيء. وهذا يؤدي إلى فوز الحزب الحاكم بأغلبية مريحة، مما يمكّنه من الحكم دون الحاجة إلى تشكيل تحالفات حزبية في المقابل، تعاني الأنظمة السياسية التي تعتمد أنظمة نسبية أو مختلطة من صعوبة تشكيل الحكومات. إذ لا يستطيع الحزب الذي يحصل على المرتبة الأولى في الانتخابات تشكيل الحكومة بمفرده، بل يحتاج إلى تحالفات مع أحزاب أخرى لضمان وجود أغلبية في البرلمان. هذه التحالفات قد تؤدي إلى عدم استقرار الحكومات، حيث يسهل على المعارضة إسقاط حكومة الأقلية في حال حدوث أزمة سياسية بين أطراف الائتلاف، خاصة إذا انسحب أحد الأحزاب المشاركة. وتزداد حدة هذه الأزمات كلما زاد عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان.

I.أ٣. الفرع الثالث

أهمية النظام الانتخابي في بناء الديمقراطية.

تُعتبر الديمقراطية مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي تتيح للأفراد المشاركة في عملية اتخاذ القرارات السياسية من خلال التنافس في انتخابات حرة. وهي تُعد من أهم وسائل تطور المجتمعات البشرية، حيث يسهم تطورها في تقدم المجتمعات واستقرارها. يرتبط تطبيق الديمقراطية ارتباطًا وثيقًا بالانتخابات كآلية لتجسيدها، إذ تعكس الديمقراطية إرادة الشعب، التي لا يمكن التعبير عنها إلا من خلال انتخابات حرة ونزيهة تمنح الناخبين حق اختيار ممثليهم عبر الاقتراع العام الذي يُجرى بشكل دوري. لذا، أصبحت الانتخابات شرطًا أساسيًا لقيام أنظمة الحكم الديمقراطية اذ تتيح الانتخابات للناخبين اختيار ممثليهم بناءً على مبادئ الحرية والمساواة، كما توفر بيئة مناسبة للتداول السلمي للسلطة. وعندما يتمسك بلد ما بخيار الانتخابات الديمقراطية، يُثار النقاش حول النظام الانتخابي الذي يجب اتباعه، نظرًا لأهمية هذه الأنظمة وتأثيرها العميق على الحياة السياسية. يُحدد النظام الانتخابي العلاقة بين الناخب والمرشح، ويحول أصوات الناخبين الممنوحة للمرشحين إلى مقاعد في السلطة التشريعية، مما يزيد من مسؤولية المرشح تجاه الناخب [١].

يرى الباحث أن هندسة النظام الانتخابي ليست مسألة إجرائية أو تقنية فحسب، بل تمثل خيارًا سياسيًا يعكس طبيعة النظام السياسي والاتجاهات الفكرية للدولة. لذلك فإن أي هندسة غير حيادية تؤدي بالضرورة إلى نتائج منحازة، وتشوه إرادة الناخب، وهو ما حصل فعليًا في الحالة العراقية.

I.ب. المطلب الثاني

تطور النظم الانتخابية في العراق بعد العام ٢٠٠٣

اولا- النظام الانتخابي في العراق بعد العام ٢٠٠٣.

اعتمد العراق في انتخابات الجمعية الوطنية المؤقتة (يناير ٢٠٠٥) نظام التمثيل النسبي القائم على العراق كدائرة انتخابية واحدة، ما أدى إلى سيطرة الأحزاب الكبرى، خصوصًا ذات الخلفيات الطائفية والإثنية، أُجريت في العراق أربع عمليات انتخابية لاختيار أعضاء مجلس النواب من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٨. وقد جرت كل دورة انتخابية وفق قانون انتخابي مختلف عن سابقتها. كانت أولى الانتخابات التشريعية في ٣٠ يناير ٢٠٠٦،

(١) عبد العزيز عليوي عبد العيساوي، ، (بغداد: دار ومكتبة المنتدى الثقافي العربي ، ٢٠١٨)، ص

وفقًا لقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ يتعلق هذا القانون بتوزيع الدوائر الانتخابية، حيث نصت المادة ١٥ منه على أن يتألف مجلس النواب من ٢٧٥ مقعدًا، منها ٢٣٠ مقعدًا تُوزع على الدوائر الانتخابية و٤٥ مقعدًا تعويضيًا. كما تنص المادة على أن تكون كل محافظة، وفقًا للحدود الإدارية الرسمية، دائرة انتخابية خاصة بعدد من المقاعد يتناسب مع عدد الناخبين المسجلين فيها حسب انتخابات ٣٠ يناير ٢٠٠٥. وقد تم اعتماد نظام البطاقة الانتخابية [١]. لاحظ جدول رقم (١)

جدول رقم (١) هندسة النظام الانتخابي في العراق بعد العام ٢٠٠٣

ت	أبرز السمات	النظام الانتخابي	السنة	المرحلة
١	إدارة سلطة الائتلاف – أول انتخابات – تشكيل الجمعية الوطنية	القائمة المغلقة	2003–2005	**المرحلة الانتقالية**
٢	إقرار الدستور – انتخابات وطنية لاختيار برلمان دائم	القائمة المغلقة	2005	**اعتماد الدستور**
٣	تمكين الناخب من اختيار مرشحين محددين داخل القوائم	القائمة المفتوحة	2010	**الإصلاح الأول**
٤	توزيع المقاعد بشكل نسبي – ميول لصالح الأحزاب الكبيرة	القائمة المفتوحة + سانت ليغو ١.٦	2014–2018	**سانت ليغو المعدل**
٥	احتجاجات طالبت بإصلاح النظام السياسي ومحاربة الفساد	القائمة المفتوحة + سانت ليغو ١.٧	2019	**الاحتجاجات الشعبية**
٦	ترشيح مباشر – تقليص هيمنة الأحزاب – تمكين المستقلين والنساء	الترشيح الفردي + ٨٣ دائرة	2021	**الإصلاح الجذري**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على تحليل تطور النظام الانتخابي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، استنادًا إلى قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ ، قانون الانتخابات رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩ .مصدق عادل ، شرح قانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣

(١) جاوان علي صالح ، "النظم الانتخابية المطبقة لانتخابات مجلس النواب العراقي بعد عام ٢٠٠٣ دراسة تحليلية مقارنة"، *مجلة جامعة التنمية البشرية* ، *كلية القانون والعلوم السياسية* ، العدد٩، (٢٠٢١): ص٢٨٣.

المعدل دراسة تحليلية مقارنة ، دار السنهوري ،بيروت ،٢٠١٨ ، ص٩٤ ، قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠

ثانيا : النظام الانتخابي في العراق التعديلات اللاحقة (٢٠١٠ - ٢٠١٨)

شهدت النظم الانتخابية لاحقًا إدخال تقسيم الدوائر إلى ١٨ محافظة، مع تطبيق صيغة "سانت ليغو المعدلة" لتوزيع المقاعد، والتي أثارت جدلًا كبيرًا حول عدالتها، خصوصًا بعد تعديلها إلى ١.٧ ثم ١.٩، مما صعّب على الأحزاب الصغيرة والمستقلين الوصول إلى البرلمان ، ففي ٢٠١٠ أُقيمت هذه الدورة بعد تعديل القانون الذي تم اعتماده في عام ٢٠٠٥. ومن أبرز التعديلات التي أُدخلت هو اعتماد الدائرة المفتوحة للمرة الأولى، وذلك استجابةً لتوصيات دولية ومحلية، بالإضافة إلى الضغوط الشعبية التي تجسدت في خروج العديد من التظاهرات ووجود مخاوف من مقاطعة الانتخابات، مما كان قد يؤدي إلى فقدانها لشرعيتها، اما في عام ٢٠١٤ خاض العراق في تلك الفترة أول دورة انتخابية منذ انسحاب الجيش الأميركي في عام ٢٠١١. ومن أبرز التغييرات التي طرأت على قانون الانتخابات آنذاك كان إلغاء قانون عام ٢٠٠٥ وتعديلاته بالكامل. وقد تم تحديد عدد أعضاء المجلس النيابي ليكون ٣٢٠ نائباً موزعين على المحافظات، بالإضافة إلى ٨ مقاعد مخصصة للأقليات أما بالنسبة لآلية الترشح، فقد تم اعتماد القائمة المفتوحة، حيث يجب أن يتضمن كل قائمة ما لا يقل عن ٣ مرشحين، ويحق للناخب التصويت إما للقائمة ككل أو لأحد المرشحين فيها، كما تم السماح بالترشح بشكل فردي. تجدر الإشارة إلى أن تلك الدورة الانتخابية شهدت غياب عملية الاقتراع في مدينتي الفلوجة والكرمة بسبب تدهور الأوضاع الأمنية فيهما ، في حين انتخابات ٢٠١٨ كانت هذه الدورة الانتخابية الأولى في البلاد بعد إعلان هزيمة "داعش" في عام ٢٠١٧. وقد تم خلالها اعتماد القانون الانتخابي المعدل لعام ٢٠١٧، الذي ينص على اعتبار كل محافظة دائرة انتخابية. كما تم استخدام نظام "سانت ليغو" المعدل، الذي يهدف إلى ضمان حقوق الأقليات، بالإضافة إلى إقرار ٨ مقاعد "كوتا" مخصصة للأقليات [١].

ثالثا: قانون الانتخابات لعام ٢٠٢٠

تم تحديد موعد مبكر للانتخابات النيابية العراقية في ١٠ من تشرين الأول٢٠٢٠ ، استجابةً لالتزام الحكومة الحالية بالوعود التي قدمتها للشعب. وسيتم استخدام القانون الانتخابي المعدل الذي أُقرّ في عام ٢٠١٩، والذي واجه تأخيرات كبيرة بسبب معارضة الرئيس برهم صالح ينص هذا القانون على تقسيم العراق إلى ٨٣ دائرة انتخابية، دون الاعتماد على الحدود الإدارية للمحافظات، ويعتمد نظام الترشح الفردي ونظام الصوت الواحد، مع إلغاء المواد

(١) العراق: تغييرات كثيرة في النظام الانتخابي منذ عام ٢٠٠٥، ميادين نت، ٢٠٢١، متوفر على الموقع الالكتروني : https://www.almayadeen.net تاريخ الزيارة ٢٠٢٥\٥\٢٥.

المتعلقة بفائض الأصوات وفيما يتعلق بتوزيع المقاعد، سيأخذ البرلمان الجديد في اعتباره التركيبة السكانية، حيث سيكون لكل قضاء ممثل واحد أو أكثر، وفقاً لمبدأ نائب واحد لكل مئة ألف مواطن، مع دمج الأقضية ذات الكثافة السكانية المنخفضة مع الأقضية الأكبر أما بالنسبة لآلية الفرز، فلن يتم استخدام نظام "سانت ليغو"، وسيعتبر المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات هو الفائز [١].

رابعا: قانون الانتخابات لعام ٢٠٢٥ .

أظهرت التحركات الأخيرة للكتل السياسية في العراق ملامح أولية لشكل التحالفات المحتملة لخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة، المقررة في تشرين االثاني ٢٠٢٥. اذ يبدو أن الدورة النيابية السادسة قد أدت إلى مزيد من الانقسام داخل الكتل السياسية الشيعية والسنية، بينما يسعى الأكراد إلى إعادة بناء التحالف الكردستاني، وهو أمر لا يزال مرتبطًا بكيفية تشكيل حكومة إقليم كردستان في الوقت الذي يركز فيه المكون السياسي السني على حصر القوائم الانتخابية بأربع شخصيات رئيسية (محمد الحلبوسي، خميس الخنجر، أسامة النجيفي، ومحمود المشهداني)، يُتوقع أن تشهد الساحة الشيعية ظهور ست أو سبع قوائم انتخابية، تتزعم أبرزها شخصيات مثل محمد شياع السوداني، نوري المالكي، قيس الخزعلي، وربما مقتدى الصدر وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، في ١٥ أبريل ٢٠٢٥، بدء تسجيل التحالفات والأحزاب الراغبة في المشاركة في الانتخابات المقبلة. وأوضحت المتحدثة باسم المفوضية، جمانة الغلاي، في تصريح صحافي، أن "عملية التسجيل ستستمر من ١٥ نيسان/أبريل حتى ٤ أيار/مايو"، مشيرة إلى أن "عدد التحالفات بلغ ٦٦، منها تحالفان في إقليم كردستان" [٢].

I.ج. المطلب الثالث

علاقة هندسة النظام الانتخابي بالنظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣

بعد سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣، شرع العراق في بناء نظام سياسي ديمقراطي جديد يتطلب تأسيس آليات انتخابية تنظم عملية تداول السلطة لكن هندسة النظام الانتخابي في العراق لم تكن مجرد مسألة فنية أو تقنية، بل كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا

ا قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ ، جريدة الوقائع العراقية ،العدد٤٦٠٣ ، ٩ تشرين الثاني ٢٠٢٠

(٢) مصطفى عبادة ، خريطة انتخابات العراق ٢٠٢٥: قوائم منفردة وانقسامات تغيّر ملامح التحالفات، جريدة النهار ،٢٠٢٥\٤\١٦،متوفر على الموقع الالكتروني : https://www.annahar.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٥\٥\٢٥

بخصوصيات الواقع السياسي والاجتماعي العراقي، الذي يتسم بتعدد الإثنيات والطوائف والمكونات، إضافة إلى الصراعات السياسية والتدخلات الإقليمية [١]:

١- تأثير التقسيمات الطائفية والإثنية فقد صممت النظم الانتخابية بشكل يعكس تقسيمات المجتمع العراقي، اذ سعت الأحزاب والطوائف الكبرى إلى الحفاظ على مصالحها وتمثيلها السياسي، مما أدى إلى إقرار نظام نسبي يحكمه قانون المقعد الطائفي، وهو ما ساهم في ترسيخ الانقسامات بدلاً من تجاوزها.

٢- المحاصصة السياسية وهندسة النظام :فقد تم استغلال النظام الانتخابي أحيانًا كأداة لتحقيق مصالح القوى السياسية المتنفذة، من خلال تصميم دوائر انتخابية أو تعديل قوانين تحت مبررات فنية، لكنها في واقع الأمر تستهدف الحد من قوة المنافسين وتعزيز هيمنة قوى معينة

٣- ضعف مؤسسات الرقابة المستقلة: ارتبطت هندسة النظام الانتخابي أيضًا بضعف استقلالية المؤسسات المعنية بتنظيم الانتخابات، مثل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مما أثر على نزاهة العملية الانتخابية وفتح المجال للتلاعب

٤- تأثير النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي :أدى النظام الانتخابي الذي تم تصميمه على أساس التمثيل النسبي والمُقسم طائفيًا إلى انقسام البرلمان ومجلس الوزراء، مما أثر على كفاءة الحكم وأدى إلى تأخير إصلاحات سياسية واقتصادية.

II. المبحث الثاني

الإشكاليات الرئيسية في هندسة النظام الانتخابي العراقي

تُعد عملية "هندسة النظم الانتخابية" من أكثر المراحل حساسية في بناء النظام الديمقراطي، إذ لا يقتصر تأثيرها على الجوانب الفنية للعملية الانتخابية، بل يمتد إلى صياغة شكل النظام السياسي وتوزيع السلطة داخله. ففي الحالة العراقية، وبعد عام ٢٠٠٣، لم تتم هندسة النظام الانتخابي على أسس علمية تُراعي العدالة والتمثيل والمواطنة، بل خضعت هذه الهندسة لتجاذبات سياسية وطائفية، أفرزت نظامًا انتخابيًا يُكرّس الانقسام المجتمعي بدلًا من تجاوزه.

لقد تم تصميم القوانين الانتخابية بما يتلاءم مع مصالح القوى المتنفذة، لا مع متطلبات بناء دولة ديمقراطية حديثة. فشهدت التجربة العراقية اعتماد نظم انتخابية متعددة خلال فترات

(١) مروة محمد عبد المنعم ،"الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق"، *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية* ، *جامعة القاهرة* ، العدد٢ ، المجلد٢٣، (٢٠٢٢): ص ١٥٥-١٦٠.

زمنية قصيرة، دون تقييم واضح للآثار المترتبة عليها، مما خلق بيئة انتخابية مضطربة وغير مستقرة. كما أن الطابع التوافقي الذي ساد مراحل كتابة الدستور وقوانين الانتخابات، غلّب مبدأ تقاسم السلطة على مبدأ تمثيل الإرادة الشعبية.

من هنا، تتجسد الإشكالية الرئيسية في أن هندسة النظام الانتخابي في العراق لم تُبنَ لضمان عدالة التمثيل، وإنما لتكريس نظام محاصصي هش، لا يسمح بإنتاج سلطة تستند إلى الشرعية الشعبية الحقيقية، الأمر الذي انعكس سلبًا على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

II.أ. المطلب الاول

اشكاليات هندسة النظم الانتخابية في العراق

ان الإشكاليات المتعددة في هندسة النظام الانتخابي العراقي لا تتعلق فقط بصياغة القوانين، بل تشمل أيضًا طبيعة النظام السياسي والبيئة الحزبية والاجتماعية، ما يتطلب إصلاحًا شاملًا يتجاوز مجرد تعديل النصوص إلى إعادة النظر في فلسفة العملية الانتخابية برمتها فمن هذه الاشكاليات هي [١]:

١- عدم الاستقرار التشريعي وتكرار تعديل قوانين الانتخابات شهد العراق منذ ٢٠٠٣ تعديلات متكررة على قانون الانتخابات، مما أضعف ثقة المواطنين بالمؤسسات الانتخابية وأثار شكوكًا حول حيادية النوايا التشريعية. فكل دورة انتخابية تقريبًا جاءت بقانون جديد أو بتعديلات جوهرية تُفصّل غالبًا على مقاس القوى السياسية الكبرى.

٢-تضارب في تصميم الدوائر الانتخابيةلم يُبن تقسيم الدوائر على معايير علمية عادلة أو سكانية واضحة، بل خضع لموازين القوة السياسية والاجتماعية، ما جعل بعض الدوائر تُصمم لخدمة أحزاب معينة على حساب مبدأ المساواة بين الناخبين.

٣-التمثيل النسبي المفتوح والخلط بين القوائم والمستقلين تسبب اعتماد نظام التمثيل النسبي المفتوح في إضعاف الكتل السياسية الناشئة، كما أدّى إلى إرباك الناخبين وتقليل فرص المرشحين المستقلين أو الجدد في الفوز، رغم حصولهم على أصوات عالية أحيانًا.

٤-سيطرة الأحزاب الكبيرة على مفوضية الانتخابات اذ تُعاني المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من غياب الاستقلالية، بسبب اعتماد نظام المحاصصة الحزبية والطائفية في اختيار أعضائها، مما أدى إلى التشكيك المستمر في نتائج الانتخابات وشرعيتها.

---

(١) دعاء قاسم محيسن ، "النظام الانتخابي في العرق٢٠٢٠:اشكالية الدوائر المتعددة"، *مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية ،جامعة بغداد* ،العدد٩٩، (٢٠٢٤): ص٧١٦-٧٢٠.

٥-ضعف الثقافة الانتخابية لدى الناخبين لا يزال عدد كبير من الناخبين يفتقر إلى الوعي الكامل بمكونات النظام الانتخابي وآلياته، مما يسهّل على بعض القوى السياسية استخدام أساليب التضليل والضغط والتعبئة الطائفية، على حساب البرامج والرؤى السياسية.

٦-غياب العدالة في توزيع المقاعد في بعض الحالات، تُترجم الأصوات إلى مقاعد بطريقة لا تتناسب مع عدد الأصوات التي حصل عليها المرشح أو الكتلة، بسبب آليات توزيع المقاعد (مثل طريقة سانت ليغو المعدّلة)، وهو ما يخلق فجوة بين الإرادة الشعبية والتمثيل النيابي.

٧-الإقصاء العملي للفئات المهمّشة والمستقلين رغم فتح المجال أمام مشاركة المرأة والشباب والمستقلين، إلا أن الهندسة الفعلية للنظام لا تمنحهم فرصًا عادلة، حيث تبقى هيمنة الأحزاب التقليدية قائمة من خلال المال السياسي والنفوذ الإداري.

يعتقد الباحث أن أبرز الإشكاليات في النظام الانتخابي العراقي ناتجة عن خضوعه لمصالح النخب السياسية، لا لمبادئ العدالة والتمثيل الحقيقي. وقد أدت هذه الإشكاليات إلى إضعاف المسار الديمقراطي، وتوليد حكومات غير مستقرة، وبرلمانات لا تعبّر عن إرادة الأغلبية الشعبية.

II.ب. المطلب الثاني

تحليل إشكالية هندسة النظم الانتخابية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ واثارها السياسية والاجتماعية .

II.ب.١. الفرع الاول

تحليل إشكالية هندسة النظم الانتخابية في العراق بعد العام ٢٠٠٣.

لتحليل موضوع إشكالية هندسة النظم الانتخابية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ تحليلًا علميًا عميقًا، سنُقسّمه إلى أربعة مستويات:

اولًا: التحليل البنيوي للنظام الانتخابي : يتضح من دراسة القوانين الانتخابية العراقية (٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١٤، ٢٠١٨، ٢٠٢١) أن التعديلات المتكررة على النظام الانتخابي لم تكن نابعة من رغبة إصلاحية حقيقية، بل جاءت استجابة لضغوط الشارع أو توافقات سياسية مؤقتة،اذ ان أبرز الإشكاليات البنيوية التي ظهرت:

١- عدم الاستقرار التشريعي: تغيّر مستمر في القوانين الانتخابية، مما يُربك العملية الانتخابية ويُضعف ثقة المواطن.

٢- اعتماد النظم النسبية مع القوائم المغلقة (سابقًا) ساهم في سيطرة الأحزاب الكبيرة.

٣- اعتماد الدوائر المتعددة لاحقًا لم يكن مصحوبًا بإصلاحات مؤسسية، ما أضعف الأثر الإيجابي لهذا التغيير.

التحليل: تصميم النظام الانتخابي العراقي عكس صراعات القوى السياسية أكثر مما لبّى حاجة مجتمعية لتمثيل عادل. النظام صُمم ليُدار من قِبل النخب لا ليُمكّن الناخب.

ثانيًا: التحليل السياسي :

المحاصصة الطائفية أصبحت الإطار الذي تُقرأ من خلاله كل مفاصل الدولة، بما في ذلك النظام الانتخابي ، و تحوّل الانتخابات من أداة ديمقراطية إلى آلية إعادة تدوير السلطة بين القوى ذاتها بالاضافة الى تراجع دور البرلمان كممثل للشعب وتحوله إلى ساحة تفاهمات حزبية [١].

التحليل: هشاشة النظام السياسي جعلت من الانتخابات أداة شرعنة للنظام القائم لا أداة تغييره. فلم يتم إنتاج معارضة سياسية حقيقية أو تداول سلمي فاعل.

ثالثًا: التحليل الاجتماعي فقدان الثقة الشعبي في العملية الانتخابية برز من خلال تدني نسب المشاركة، خصوصًا في انتخابات ٢٠١٨ و٢٠٢١، بالاضافة لشعور واسع بالإقصاء بين الشباب والمستقلين، رغم محاولات دخولهم الساحة السياسية و ازدياد الفجوة بين السلطة والمجتمع، وفقدان الشعور بالمواطنة. [٢]

التحليل: النظام الانتخابي لم يُراعِ البُعد الاجتماعي في تمثيل فئات المجتمع كافة، بل كرّس الانقسام الطائفي والطبقي، وأنتج مشهدًا هشًا سياسيًا واجتماعيًا.

رابعًا: التحليل القانوني والمؤسساتي : ان غياب قانون انتخابي دائم جعل العملية مرتهنة للظرف السياسي الآني وبالتالي ضعف استقلالية مفوضية الانتخابات في أكثر من دورة

(١) ضبابية المشهد السياسي في العراق والتحديات في ظل التحولات الإقليمية والانقسامات الداخلية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ،٢٠٢٥،متوفر pdfعلى الموقع الالكتروني :https://rasanah-iiis.org

(٢) باسم محمد حبيب ،*انتفاضة تشرين بين تغيير الواقع السياسي وضمان الحق في الاعمار و وتحسين الخدمات* ، (مركز الرافدين للحوار ،٢٠٢٢)، ص٣٠ .

انتخابية، وما رافقه من تشكيك في النتائج و عدم تنظيم تمويل الحملات الانتخابية، ما أدى إلى تفشي الفساد الانتخابي.[١]

التحليل: البيئة القانونية والمؤسساتية المحيطة بالنظام الانتخابي تعاني من ضعف الحوكمة وغياب المعايير الدولية للانتخابات النزيهة.

النتيجة العامة للتحليل

إن الخلل في هندسة النظام الانتخابي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ هو خلل متعدد الأبعاد، يُظهر أن الانتخابات فُرغت من مضمونها الديمقراطي، وأصبحت أداة بيد النخب، لا وسيلة للتعبير الشعبي الحقيقي لان الإصلاح لن يتحقق من خلال تغييرات جزئية، بل يتطلب إرادة سياسية جذرية لإعادة هيكلة البنية القانونية والمؤسساتية للنظام الانتخابي، بما يعزز المواطنة، ويُعيد الثقة بالمشاركة السياسية.

II.ب٢. الفرع الثاني

الآثار السياسية والاجتماعية لهندسة النظام الانتخابي

ساهمت الطريقة التي تم بها تصميم وتنفيذ النظام الانتخابي في العراق في تشكيل مخرجات سياسية واجتماعية عميقة، بعضها سلبي ويُعد من أبرز أسباب الأزمة السياسية المزمنة التي يعيشها البلد. وفيما يلي أبرز هذه الآثار:

اولا : الاثار السياسية :ومن اهم هذه الاثر هي كالاتي[٢] :

١- ترسيخ مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية ساعدت النظم الانتخابية المصمّمة بعد العام ٢٠٠٣ على إنتاج نظام سياسي يقوم على تقاسم السلطة بين المكونات الطائفية والإثنية، ما أدى إلى تعطيل منطق الكفاءة في تولي المناصب، وزيادة حدة الانقسامات داخل مؤسسات الدولة.

٢-تفتيت النظام الحزبي اذ أسهمت بعض الصيغ الانتخابية (كالتمثيل النسبي المفتوح وتعدد الدوائر) في تشظي الخريطة السياسية، وظهور عدد كبير من الأحزاب الصغيرة غير

(١) الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ – المواد المتعلقة بالانتخابات والنظام السياسي. كذلك ينظر : هيثم علي عبد الله ، "التحالفات السياسية وتاثيرها في بنية النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٦"، (اطروحة دكتوراة، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٤)، ص٢٧٤ .

(٢) احمد عدنان كاظم ، "تاثير صراع الارادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣"، *مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد* ، العدد٥٣ ، ٢٠١٢، ص٧٨

المؤثرة، مما أدى إلى برلمانات غير متجانسة وضعيفة التأثير، وتشكيل حكومات غير مستقرة.

٣-إضعاف ثقة المواطن بالعملية السياسية بسبب التلاعب المتكرر بقوانين الانتخابات، وهيمنة قوى معينة على النتائج، تراجعت ثقة المواطن في جدوى المشاركة السياسية، وتزايدت نسب العزوف عن التصويت، ما خلق فجوة بين النظام السياسي والشعب.

٤-إنتاج حكومات توافقية غير فعالة اذ نتج عن الهندسة الانتخابية حكومات ائتلافية واسعة تضم مكونات متناقضة فكريًا وسياسيًا، مما شلّ القدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية أو تنفيذ برامج إصلاحية حقيقية، وجعل الدولة تعاني من شلل إداري وتشريعي.

٥- غياب المعارضة البرلمانية الحقيقية بسبب غلبة منطق "الكل في الحكم"، لم تنشأ معارضة برلمانية مؤسسية وفاعلة، وهو ما أضعف الرقابة على السلطة التنفيذية، وأدى إلى تفشي الفساد وضعف الأداء الحكومي.

ثانيا: الاثار الاجتماعية ومن اهم هذه الاثار هي [١]:

١-تأجيج الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية نتيجة اعتمادية النظام الانتخابي على الهويات الطائفية والإثنية في توزيع المكاسب السياسية، أصبح الانتماء الديني أو القومي هو العامل الأساسي في التصويت، على حساب الانتماء الوطني والمواطنة.

٢- تهميش فئات اجتماعية واسعة فلم تستطع النظم الانتخابية تمكين الشباب، النساء، والمستقلين من المشاركة الحقيقية في صناعة القرار، مما عمّق الإحساس باللاجدوى لدى هذه الفئات، ودفع بعضها نحو الاحتجاج أو الهجرة أو الانخراط في حركات رافضة للنظام القائم.

٣- ضعف المشاركة السياسية فقد ازداد عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات، وخصوصًا في المناطق التي تشعر بالتهميش أو عدم تمثيلها، ما أدى إلى شرعية ناقصة للمؤسسات المنتخبة.

٤- تعزيز الولاءات الضيقة فقد شجّعت أنظمة التمثيل الطائفي والعرقي على نشوء علاقات سياسية تقوم على الزبائنية والولاء للزعيم أو الحزب، لا على أساس البرامج أو المصالح العامة، مما أضعف بناء دولة المواطنة والمؤسسات.

(١) حيدر عبد جساس، "اثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق (انتخابات مجلس النواب العراق٢٠٢١ انموذجا)" ، *مجلة دراسات دولية* ، *مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد* ، العدد٩١، (٢٠٢٢): ص ٤٦٣.

يرى الباحث أن أثر هندسة النظام الانتخابي في العراق تجاوز الجانب السياسي إلى البنية الاجتماعية، حيث كرّس الانقسامات، وأضعف الهوية الوطنية، وزاد من عزوف المواطنين عن المشاركة. وهذا يدل على أن النظام الانتخابي الحالي أصبح عنصرًا معيقًا لبناء الدولة، لا أداة لتقويتها.

II.ج. المطلب الثالث

سبل اصلاح ومعالجة إشكالية هندسة النظم الانتخابية في العراق

يمثل إصلاح النظام الانتخابي في العراق أحد المداخل الأساسية لمعالجة الأزمة السياسية البنيوية التي يعاني منها البلد، ولتحقيق انتقال ديمقراطي فعلي يُكرّس مبدأ المواطنة ويضمن التمثيل العادل لكافة فئات المجتمع. ويمكن تلخيص أهم سبل الإصلاح فيما يلي [١]:

١. إصلاح الإطار القانوني للانتخابات وضع قانون انتخابي دائم لا يخضع للمساومات السياسية أو التعديلات الموسمية، ويتم صياغته من قبل لجنة وطنية مستقلة تضم خبراء في القانون والدستور، واعتماد نظام انتخابي عادل ومبسط يجمع بين التمثيل النسبي والدوائر الفردية، بما يضمن التوازن بين العدالة في التمثيل وسهولة الفهم والمشاركة.

٢. إعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية تقسيم الدوائر على أسس جغرافية وسكانية عادلة وفق معايير علمية لا طائفية، بما يقلل من فرص التلاعب ويوسع قاعدة التمثيل الشعبي ، وضمان المساواة في الصوت الانتخابي بين مختلف المحافظات والمناطق، ومعالجة التفاوتات الحالية في توزيع المقاعد.

٣. إصلاح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تحقيق استقلالية حقيقية للمفوضية من خلال منع المحاصصة الحزبية في تشكيلها، واختيار أعضائها وفق الكفاءة والنزاهة وبإشراف قضائي أو أممي مؤقت ، وتعزيز الشفافية والرقابة على عمل المفوضية من قبل منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية.

٤. تنظيم تمويل الحملات الانتخابية وضع ضوابط صارمة لتمويل الحملات الانتخابية، ومنع استخدام المال السياسي، خاصة من قبل الأحزاب المتنفذة أو الجهات الخارجية، وتحديد سقوف مالية معلنة للحملات، وتفعيل آليات الرقابة والعقوبات على المخالفين.

(1) Naufel Alhassan, Changing the rules of the game: Reforming the party system in Iraq, The Middle East Institute, 2021 , IN web; https://www.mei.edu/publications/changing-rules-game-reforming-party-system-iraq (25\5\2025)

٥. تمكين الفئات المهمشةاعتماد نظام "الكوتا الإيجابية" لدعم تمثيل النساء، الشباب، والأقليات، مع مراجعة دور هذه الكوتا بشكل دوري لتطويرها وضمان فعاليتها ، وتسهيل شروط الترشح للفئات المستقلة والناشئة، ودعمها إعلاميًا وماديًا لتتمكن من المنافسة العادلة.

٦. تطوير الثقافة الانتخابية لدى الناخبين إطلاق برامج توعية وطنية شاملة تُعرّف المواطنين بالنظام الانتخابي وحقوقهم وواجباتهم، بالشراكة مع الإعلام والمجتمع المدني وإدراج التربية الانتخابية في المناهج الدراسية لتنشئة أجيال أكثر وعيًا بالعملية الديمقراطية.

٧. سنّ قانون ينظم الحياة الحزبية إصدار قانون ينظم تشكيل الأحزاب وتمويلها وعملها، ويمنع الأحزاب التي تمتلك أجنحة مسلحة أو تتلقى دعمًا خارجيًا من المشاركة في الانتخابات ، وتشجيع قيام أحزاب برامجية تقوم على أساس المصالح الوطنية لا الطائفية أو الإثنية.

يؤكد الباحث أن معالجة الخلل في هندسة النظام الانتخابي لا يمكن أن تتم من خلال تغييرات شكلية أو جزئية، بل تتطلب إصلاحًا جذريًا وشاملًا، يبدأ بتشريع قانون انتخابي عادل، ويمر بإعادة هيكلة المفوضية، وتنظيم الحياة الحزبية، ونشر الوعي الانتخابي، للوصول إلى بيئة سياسية ديمقراطية حقيقية.

وفي الختام يرى الباحث أن إشكالية هندسة النظام الانتخابي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تُعد من أكثر القضايا تعقيدًا وتأثيرًا في مجريات العملية السياسية، بل إنها تمثل أحد أهم أسباب عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد. وقد بيّنت الدراسة أن النظام الانتخابي لم يُصمّم وفق أسس ديمقراطية راسخة، بل جاء نتاجًا لتسويات سياسية ومحاصصات طائفية وقومية، مما جعله عاجزًا عن إنتاج تمثيل حقيقي يعكس الإرادة الشعبية.

ويعتقد الباحث أن النظام الانتخابي بشكله الحالي أصبح جزءًا من أزمة النظام السياسي، بدلًا من أن يكون أداةً لإصلاحه أو تطوره. كما أن تعدد القوانين وتبدلها باستمرار ساهم في إرباك الناخب وفقدان الثقة بالمؤسسات الانتخابية، بينما استغلت القوى المتنفذة هذه الفوضى لتكريس نفوذها وإقصاء الأصوات المستقلة أو المعارضة.

ويخلص الباحث إلى أن أي إصلاح حقيقي في العراق يجب أن يبدأ من إصلاح النظام الانتخابي بشكل جذري، لأن هذا النظام هو البوابة التي تُنتج السلطة. فإن لم تكن هذه البوابة نزيهة وعادلة، فلا يمكن بناء مؤسسات ديمقراطية فعالة، ولا يمكن الحديث عن استقرار أو تنمية سياسية مستدامة ،ومن هذا المنطلق، فإن الباحث يدعو إلى تبنّي مقاربة إصلاح شاملة، تُعطي الأولوية لإرادة الناخب، وتُعزز مبدأ المواطنة، وتعيد الثقة بالعملية الانتخابية، بوصفها المدخل الطبيعي لأي مشروع وطني جامع.

الخاتمة

لقد شكّل النظام الانتخابي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ أحد أبرز الأدوات التي ساهمت في إعادة تشكيل النظام السياسي الجديد، غير أن الطريقة التي صُممت بها هذه المنظومة لم تؤسس لبيئة ديمقراطية مستقرة بقدر ما ساهمت في إعادة إنتاج الأزمات، وترسيخ الانقسامات المجتمعية والسياسية. أظهرت الدراسة أن هندسة النظام الانتخابي لم تكن محايدة أو مبنية على اعتبارات فنية أو ديمقراطية، بل جاءت استجابة لمصالح القوى النافذة وسياقات ما بعد الاحتلال، حيث طُوّعت القوانين الانتخابية والآليات التنفيذية لخدمة مبدأ المحاصصة، مما أثّر سلبًا على جودة التمثيل السياسي، وأضعف ثقة المواطن بالعملية السياسية، وزاد من حدة التوترات المجتمعية ومن هنا، يصبح من الضروري النظر في إصلاح جذري لهذه الهندسة، بما ينسجم مع تطلعات الشعب العراقي في بناء نظام ديمقراطي حقيقي، يضمن العدالة والمساواة ويحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

اولا : الاستنتاجات .

١. أن النظام الانتخابي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ فُرض في إطار سياسي هش، وغلبت عليه اعتبارات طائفية وإثنية أكثر من كونه أداة لتعزيز الديمقراطية.
٢. التعديلات المتكررة في قوانين الانتخابات عكست ضعف الاستقرار التشريعي، وأثّرت على مصداقية العملية الانتخابية.
٣. ساهم النظام الانتخابي الحالي في إنتاج برلمانات مفككة، وحكومات توافقية غير فعالة، ما أعاق عملية صنع القرار.
٤. لم تُسهم الهندسة الانتخابية في تمكين الفئات المهمشة (النساء، الشباب، المستقلين)، بل كرّست سيطرة القوى التقليدية.
٥. أفرزت الانتخابات بيئة سياسية قائمة على الزبائنية والانتماءات الضيقة، على حساب المواطنة والبرامج الوطنية.

ثانيا : التوصيات .

١. صياغة قانون انتخابي دائم يضمن تمثيلًا عادلًا ويعتمد على معايير مهنية بعيدة عن المحاصصة الطائفية.
٢. إعادة هيكلة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وتحصينها ضد التأثيرات الحزبية عبر آليات شفافة لاختيار أعضائها.
٣. اعتماد نظام انتخابي مختلط يجمع بين الدوائر الفردية والتمثيل النسبي، لتوسيع قاعدة المشاركة وتحقيق التوازن.

٤. تحديد الدوائر الانتخابية بناءً على معايير سكانية وجغرافية واضحة، تضمن العدالة والمساواة بين الناخبين.
٥. تفعيل الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية، ومنع استخدام المال السياسي أو التأثيرات الخارجية.
٦. سنّ قانون ينظم الحياة الحزبية ويمنع مشاركة الأحزاب التي تمتلك أذرعًا مسلحة في الانتخابات.
٧. دعم البرامج الوطنية للتثقيف الانتخابي، وتحفيز المشاركة الشعبية الواعية خاصة في صفوف الشباب.
٨. تطوير آليات الطعون الانتخابية والفرز الإلكتروني لضمان الشفافية والثقة بنتائج الانتخابات.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: الكتب

١- باسم محمد حبيب ،*انتفاضة تشرين بين تغيير الواقع السياسي وضمان الحق في الاعمار وتحسين الخدمات* ، مركز الرافدين للحوار ،٢٠٢٢ .

٢- علي خليفة الكواري، *الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية* ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٩ .

٣- صالح جواد كاظم ، علي غالب العاني ، *الانظمة السياسية* ، بغداد: دار الحكمة ، ١٩٩١.
٤- عبد العزيز عليوي عبد العيساوي، *النخب الحاكمة وادارة الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣* ، بغداد: دار ومكتبة المنتدى الثقافي العربي ، ٢٠١٨.
٥- مصدق عادل ، *شرح قانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ المعدل دراسة تحليلية مقارنة* ، بيروت: دار السنهوري .، ٢٠١٨ .

ثانيا :- الاطاريح والرسائل

١- هيثم علي عبد الله ، "التحالفات السياسية وتاثيرها في بنية النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٦ "، اطروحة دكتوراة، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٤، ص٢٧٤ .

ثالثاً :- البحوث والدراسات

١- احمد عدنان كاظم ، "تاثير صراع الارادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ "، *مجلة دراسات دولية* ، *مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية* ، *جامعة بغداد* ،العدد٥٣ ، (٢٠١٢).
٢- احمد صابر حوحو، "مبادئ ومقومات الديمقراطية، *مجلة الفكر* ، *كلية الحقوق والعلوم السياسية"، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر*، العدد٥ ، (٢٠١٧).
٣- مصطفى السراي ، "النظام الانتخابي المختلط وثلاثية الاستقرار في العراق"، *مركز البيان للدراسات والتخطيط* ، (٢٠٢٣).

٤- محمد زيد الهاجري، "العدالة الانتخابية وتوزيع المقاعد النيابية"، *مجلة روح القوانين ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، مصر* ، العدد١٠٤، ج١، ٢٠٢٣
٥- زبيري رمضان ، "الهندسة الانتخابية مقاربة في معايير وكلفة النظم الانتخابية"، *مجلة دراسات استراتيجية ، الجزائر*، العدد١٧،المجلد٨، (٢٠١٢).
٦- دلباز كمال ، مسعود شعنان، "الهندسة الانتخابية وإشكالية المشاركة السياسية في الجزائر. مقاربة تفكيكية للانتخابات التشريعية١٩٩٧/٢٠١٢"، *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية*، المجلد٩ ، العدد١، (٢٠٢٣).
٧- عبدالقادر عبدالعالي ، "الهندسة الانتخابية : الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية"، *مجلة دفاتر السياسة والقانون* ،العدد١٠ ، (٢٠١٤).
٨- جاوان علي صالح ، "النظم الانتخابية المطبقة لانتخابات مجلس النواب العراقي بعد عام ٢٠٠٣ دراسة تحليلية مقارنة"، *مجلة جامعة التنمية البشرية ، كلية القانون والعلوم السياسية*، العدد٩ .
٩- مروة محمد عبد المنعم ، "الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق"، *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة* ، العدد٢ ، المجلد٢٣، (٢٠٢٢).
١٠- دعاء قاسم محيسن ، "النظام الانتخابي في العرق٢٠٢٠:اشكالية الدوائر المتعددة"، *مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية ،جامعة بغداد* ،العدد٩٩، (٢٠٢٤).
١١- مصطفى السراي ،" النظام الانتخابي المختلط وثلاثية الاستقرار في العراق"، *مركز البيان للدراسات والتخطيط* ، (٢٠٢٣).
١٢- حيدر عبد جساس، "اثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق (انتخابات مجلس النواب العراق٢٠٢١ انموذجا)"، *مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد* ،العدد٩١، (٢٠٢٢).

رابعاً: القوانين

١- قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥
٢- قانون الانتخابات رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩
٣- قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠

خامسا :- الانترنيت

١- حسن سعد عبد الحميد، مشهد المحاصصة في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٦، متوفر على الرابط الالكتروني : https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq تاريخ الزيارة ٢٠٢٥\٥\٢٥.

٢- العراق: تغييرات كثيرة في النظام الانتخابي منذ عام ٢٠٠٥، ميادين نت، ٢٠٢١، متوفر على الموقع الالكتروني : https://www.almayadeen.net تاريخ الزيارة ٢٠٢٥\٥\٢٥.

٣- مصطفى عبادة ، خريطة انتخابات العراق ٢٠٢٥: قوائم منفردة وانقسامات تغيّر ملامح التحالفات، جريدة النهار ،١٦\٤\٢٠٢٥،متوفر على الموقع الالكتروني : https://www.annahar.com تاريخ الزيارة ٢٥\٥\٢٠٢٥

٤- ضبابية المشهد السياسي في العراق والتحديات في ظل التحولات الإقليمية والانقسامات الداخلية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ،٢٠٢٥،متوفر pdfعلى الموقع الالكتروني : https://rasanah-iiis.org

سادسا:- المصادر الانكليزية

1- Rein Taagepera, “designing electoral rules and wiating for electoral system to evolve”, in: AndrewReynolds, The architucture of Democracy: Constitutional design, Conflict Management anddemocracy, Oxford: Oxford University Press, 2002

2- Pippa Norris, Electoral Engineering Voting Rules and Political Behavior. Cambridge:cambridge university press, 2004

3- -Leonardo Morlino. "Architectures constitutionnelles et politiques démocratiques en Europe de l'Est." Revue Française De Science Politique, Vol.50, No.4 2000

4- Naufel Alhassan, Changing the rules of the game: Reforming the party system in Iraq, The Middle East Institute, 2021 , IN web; https://www.mei.edu/publications/changing-rules-game-reforming-party-system-iraq (25\5\2025)